الفصل الأول-

التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وتأثيرها في التنمية والأمن

مقدمة

1- تهدد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمن في جميع بلدان العالم. وقد سبق للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) أن درست هذه المسألة من قبل، حيث تضمن تقريرها السنوي لعام 1995 فصلا بعنوان "إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال". فالاتجار بالمخدرات يمثل أحد أكثر الأنشطة درًّا للربح بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة. وهو لا يخلف آثارا صحية ضارة على من يتعاطون المخدرات فحسب، بل إنه يغذي أيضا العنف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والفساد في البلدان حيث يتم زرع المخدرات وإنتاجها وصنعها ونقلها وتوزيعها واستهلاكها. والاتجار بالمخدرات ليس سوى أحد الأنشطة غير المشروعة التي تضلع فيها الجماعات الإجرامية المنظمة. فهي تنشط أيضا في الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة، والتعدين غير القانوني، وغسل الأموال، والفساد، وكل هذه الأنشطة تكون مصحوبة بمستويات عالية من العنف؛ مما يجعل هذه الجماعات الإجرامية المنظمة تشكل تهديدا خطيرا لأمن المواطنين وازدهارهم في كافة أرجاء العالم. وتمثل التدفقات المالية غير المشروعة التي تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة من خلالها إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح شريان الحياة بالنسبة لجميع جوانب الاتجار؛ ولذلك فإن الحد منها أمر أساسي للتصدي للاتجار بالمخدرات عبر العالم. وفي الوقت نفسه، عززت العولمة تنامي حركة رؤوس الأموال والابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة، مثل دفع الأموال بواسطة الأجهزة المحمولة والعملات الرقمية، مما زاد من خطر التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

2- ووفقاً لتقرير المخدِّرات العالمي 2021، الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب)، تعاطى نحو 275 مليون شخص المخدرات في عام 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2010، ولوحظ أن تعاطي المخدرات قد زاد بسرعة أكبر في البلدان النامية. وكان القنب أكثر المخدرات استهلاكا، حيث قدِّر عدد متعاطيه على مستوى العالم بنحو 200 مليون شخص في عام 2019. وخلال الفترة 2010-2019، زاد عدد الوفيات الناجمة عن الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية بنسبة 41 في المائة. وفي عام 2020، ارتفعت الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 29,4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق لتصل إلى 93 331 حالة حسب التقديرات، بما في ذلك 69 710 حالات تتعلق بالمؤثرات الأفيونية، وكان الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية المصنعة بصورة غير مشروعة المحركين الرئيسيين لهذه الزيادة. ويعتمد الاتجار بالمخدرات على الديناميات الموجودة بين العرض والطلب: فمن أجل مكافحة آفة الاتجار، يجب على الدول أن تركز بنفس القدر على خفض العرض والطلب على حد سواء من خلال استراتيجيات وسياسات شاملة تشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

3- وتقييد العرض يجعل المخدرات أكثر ندرة وتكلفة وأقل قبولا من الناحية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب معالجة جميع مراحل الاتجار بالمخدرات (الزراعة والإنتاج والصنع والنقل والتوزيع والبيع وإعادة الإيرادات إلى الوطن). ويجب أن تبذل جهود خفض العرض على المستويات المحلي والوطني والدولي من خلال الاستفادة من القدرات الدبلوماسية والعسكرية والاستخبارية وقدرات إنفاذ القانون في اعتراض شحنات المخدرات واستبانة الشبكات الإجرامية وتقديم المتجرين إلى العدالة. وينبغي اعتماد برامج للتنمية البديلة مثل استبدال محاصيل الزراعة غير المشروعة فيما يتعلق بالمخدرات النباتية. ويجب أن تكون الحلول المتوازنة المتعلقة بالطلب على المخدرات وعرضها مستندة إلى الأدلة والمسؤولية المشتركة، لأنَّ التحديات التي تطرحها

المخدرات غيرالمشروعة تزداد تعقُّداً أكثر فأكثر، كما أنَّ أزمة كوفيد-19 وما يرتبط بها من انكماش اقتصادي يهددان بمفاقمة آثارهما على الفقراء والمهمَّشين والضعفاء أكثر من غيرهم.

4- والفساد، ولا سيما من خلال الرشوة وتحويل الموارد المشروعة، هو في الوقت نفسه عامل تمكيني ونتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والاقتصاد غير المشروع الأوسع نطاقا. فالجماعات الإجرامية المنظمة تستفيد من الفساد في تعزيز أجنداتها وتحقيقها. والفساد في حد ذاته جريمة ولكنه يؤدي أيضا إلى زعزعة الثقة وإضعاف الحوكمة وإثقال كاهل التنمية الاقتصادية وزيادة مفاقمة عدم المساواة والفقر والفوارق الاجتماعية وأزمة البيئة. ونتيجة لذلك، يجب استبانة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وإحباطها في جميع أنحاء العالم.

تعريف التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال

5- تشكل التدفقات المالية غير المشروعة عاملا تمكينيا حاسما للاتجار بالمخدرات تستمد منه الجماعات الإجرامية المنظمة ثروتها وسلطتها. وتعرَّف التدفقات المالية غير المشروعة بأنها الأموال التي اكتسبت أو حوِّلت أو استعملت بصورة غير قانونية والتي تعبر الحدود الدولية ولها الخصائص التالية: (أ) أن الأفعال المتصلة بها نفسها غير قانونية (مثل الفساد والتهرب الضريبي)؛ و/أو (ب) أن الأموال متأتية من أعمال غير قانونية (مثل الاتجار بالمخدرات أو الأشخاص أو المعادن أو الأحياء البرية)؛ و/أو (ج) أن الأموال تستخدم لأغراض غير قانونية (مثل تمويل الجريمة المنظمة أو الإرهاب). وتطور مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة في المجتمع الإنمائي الدولي بوصفه مفهوما يضم مجموعة متنوعة من المسائل المعقدة. ففي حين ارتبطت التدفقات المالية غير المشروعة في البداية بهروب رؤوس الأموال في التسعينيات، فإنها أصبحت تشمل الآن أنشطة تحوَّل في إطارها الأموال العمومية والإيرادات الضريبية من برامج الحد من الفقر وإقامة البنى التحتية في البلدان النامية؛ وبناء على ذلك،فإنها تحظى باهتمام متزايد باعتبارها تحديا إنمائيا رئيسيا.[1]

6- ويعمل غسل الأموال، وهو عملية إخفاء عائدات الجريمة وإدماجها في النظام المالي المشروع، على تمكين التدفقات المالية غير المشروعة. ووفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن أن يشمل غسل الأموال ثلاثة أفعال متميزة هي: (أ) إبدال الممتلكات أو إحالتها، مع العلم بأنها عائدات إجرامية؛ (ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات إجرامية؛ (ج) اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت استلامها، بأنها عائدات إجرامية. وينطوي غسل الأموال على ثلاث مراحل: (أ) التوظيف (إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي في البداية)؛ (ب) تشكيل الطبقات (عملية فصل الأموال عن مصدرها، وغالبا ما تستخدم في ذلك شركات وهمية مجهولة الهوية)؛ (ج) الإدماج (تعاد الأموال إلى المجرم من مصدر شرعي ظاهريا، مثل العقارات).

7- وقد خضعت التدفقات المالية غير المشروعة لمزيد من التدقيق مع الكشف عن "أوراق بنما" (Panama Papers) في عام 2016، و"أوراق الجنة" (Paradise Papers) في عام 2017، و"ملفات فنسن" (FinCEN Files) في عام 2020، وأوراق باندورا (Pandora Papers) في عام 2021. وكشفت تلك الأوراق كيف أن المكاسب غير المشروعة تشوه النظام المالي الدولي وتقوضه وتحول مسار الأموال بعيدا عن التنمية. وتؤدي التدفقات المالية غير المشروعة، سواء المتأتية منها من التهرب الضريبي أو من الأنشطة الإجرامية، إلى ضياع الموارد التي غالبا ما تكون هناك حاجة ماسة إليها لتمويل المبادرات العمومية والاستثمارات الحيوية. وهذا يمثل في كثير من الأحيان، بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة، مئات الملايين من الدولارات من الإيرادات الضريبية المفقودة أو الضائعة التي كان من الممكن لولا ذلك تحصيلها واستخدامها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة والفقر، والتصدي لتغير المناخ. وعقب نشر أوراق باندورا، التي كشفت عن معلومات تتعلق بالآليات الخارجية التي يستخدمها السياسيون وكبار المسؤولين وأكثر من 130 من أصحاب البلايين من 45 بلدا لحماية أصولهم، يجري الاعتراف بزيادة شفافية الشركات باعتبارها شرطا لتحسين النزاهة المالية. وتشكل الهياكل غير الشفافة للشركات عقبة كبيرة أمام التحقيق في الجريمة وملاحقتها قضائيا، وتوفر شفافية الشركات آلية لكشف التدفقات المالية غير المشروعة. وهناك عدد من الولايات القضائية لا يزال يُنظر إليها كملاذات ضريبية؛ غير أن التغييرات التنظيمية المقبلة على الصعيد الوطني، مثلما سيناقش لاحقا في الفصل، ينبغي أن تسهم في معالجة حجب الهوية الذي ييسر التدفقات المالية غير المشروعة.[2]

8- ويقدَّر أن بلايين الدولارات تغادر البلدان النامية بصورة غير مشروعة كل عام؛ وهذا الاستنزاف للموارد العمومية يقوض جهود البلدان الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا بحلول الموعد المستهدف وهوعام 2030.

9- وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حدِّد تقليص التدفقات المالية غير المشروعة كمجال ذي أولوية من أجل بناء مجتمعات مسالمة في جميع أنحاء العالم. وتقتضي الغاية 16-4

(1) World Bank, "Illicit financial flows (IFFs)", 7 July 2017; and International Monetary Fund, Factsheet, "The IMF and the fight against illicit and tax avoidance related financial flows", 8 March 2021

(2) Elizabeth G. Silver and Catherine A. Johnson, "Anti-corruption hot topic: corporate transparency emerges as cornerstone of financial integrity regulatory reforms", Vedder Price, 28 October 2021

من أهداف التنمية المستدامة الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة. ويتشارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رعاية المؤشر 16-4-1 المتعلق بالقيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة، وهما مكلفان بوضع إطار للقياس يوجه البلدان في تحديد ذلك المؤشر كميا.

10- وضمن إطار القياس هذا، سيشمل القياس النقدي للتدفقات المالية غير المشروعة التحويلات الدولية لرأس المال المكتسب بصورة غير مشروعة، ورأس المال القانوني (في الأصل) المحوَّل على الصعيد الدولي لأغراض غير مشروعة، ورأس المال القانوني (في الأصل) المحوَّل بصورة غير مشروعة. وتنقسم التدفقات المالية غير المشروعة إلى الفئتين التاليتين: (أ) توليد الدخل، الذي يشمل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالأسواق غير المشروعة وعملها، والعرض والطلب عبر الوطنيين للسلع والخدمات غير المشروعة؛ (ب) إدارة الدخل، التي تنطوي على استخدام تدفقات مالية غير مشروعة من أجل إدارة الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة وترتبط بأنماط الاستهلاك والاستثمار الخاصة بالجهات الفاعلة غير المشروعة.

11- وتنشأ التدفقات المالية غير المشروعة أساسا في المجالات الأربعة التالية:

(أ) الممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة (الإمعان في التهرب الضريبي، الممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة)؛

(ب) الأسواق غير القانونية (الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة أو الأحياء البرية، التعدين غير القانوني، تهريب المهاجرين، تهريب السلع)؛

(ج) الفساد (الرشوة، الاختلاس، إساءة استغلال الوظائف، المتاجرة بالنفوذ، الإثراء غير المشروع)؛

(د) الجريمة (الاختطاف، الاسترقاق والاستغلال، الاتجار بالأشخاص، الاستغلال الجنسي، الابتزاز، النهب، السطو، السرقة، تمويل الإرهاب).

التدفقات المالية غير المشروعة وآليات غسل الأموال

12- يشكل توليد الدخل هدفا رئيسيا للجماعات الإجرامية المنظمة: فالتمويل هو بمثابة الأكسجين بالنسبة للشبكات الإجرامية، وهي تستمد قوتها من ثروتها وتستخدمها لرشو المنافسين والميسرين و/أو المسؤولين الحكوميين والأمنيين وإشراكهم. ولا غنى عن التمويل لدعم وإدامة قيادة الجماعات الإجرامية المنظمة وسيطرتها، وأفرادها، وأسلحتها، واتصالاتها، ووسائلها اللوجستية، وعملياتها. ولهذا السبب، فإن اتباع مسار الأموال وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن يعيق هذه الجماعات.

13- وتعتمد التدفقات المالية غير المشروعة على آليات مختلفة لغسل الأموال من أجل تحويل الأموال وإخفائها، كما هو موضح في الأطر 1 و2 و3 و4 أدناه. ومن خلال هذه الآليات، يحاول المجرمون إخفاء عائدات أو مصادر أو طبيعة أنشطتهم غير المشروعة. وتشمل الآليات المستخدمة لغسل الأموال النظام المصرفي، وسعاة نقل الأموال، وتهريب المبالغ النقدية الكبيرة، ومقدمي خدمات الأموال، ونظم التحويلات البديلة (مثل الحوالة)، ومستودعات القيمة، وغسل الأموال القائم على التجارة، والدفع بواسطة الأجهزة المحمولة أو الإنترنت، والعملات المشفرة، والمنظمات غير الربحية، والعقارات والشركات الوهمية.[3]

الإطار 1- ملفات "فنسن"

لا تزال المصارف التقليدية تمثل آليات مفضلة لغسل الأموال. فعلى سبيل المثال، اعترف مصرف HSBC في عام 2012 بغسل 881 مليون دولار من عائدات المخدرات لصالح كارتل سينالوا المكسيكي بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. ورفض المدعون العامون طلب توجيه اتهام للمصرف، لكنهم سمحوا بدلا من ذلك لمصرف HSBC بأن يدفع تسوية قيمتها 1,92 بليون دولار وأن يخضع لخمس سنوات من المراقبة، ترصد خلالها هيئة مراقبة عينتها المحكمة الجهود التي يبذلها لمنع غسل الأموال. وبعد هذا الكشف، أسفر تحقيق أجراه على مدى 16 شهراً الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين وأخبار "بزفيد" (BuzzFeed News) مع 108 شركاء إعلاميين آخرين عن إصدار ملفات "فنسن" وأظهرت هذه الملفات، التي بحثت أنشطة المؤسسات المالية التقليدية، أنه على الرغم مما يُزعم من الامتثال وعلى الرغم من نظم مكافحة غسل الأموال المكلفة بحماية المنظومات المالية، تواصل المصارف تقديم الخدمات للمجرمين المزعومين، ومنظمي خطط الاحتيال الهرمي (بونزي)، والشركات الوهمية المرتبطة بأموال منهوبة من الحكومات، والوسطاء الماليين لتجار المخدرات. وهذا يبرز استمرار مشكلة تواطؤ أكبر المؤسسات المالية في حركة التدفقات المالية غير المشروعة وغسلها.

14- وتفيد التقارير بأن نحو 60 في المائة من الشبكات الإجرامية النشطة في الاتحاد الأوروبي متورطة في الفساد، وأن نحو 40 في المائة منها تنشط في الاتجار بالمخدرات، لأن إنتاج المخدرات والاتجار بها لا يزالان يمثلان أكبر نشاط إجرامي في الاتحاد الأوروبي. فالمجرمون يجنون بلايين اليوروات ويغسلونها سنويا، وقد سبق أن استهين بحجم أنشطة غسل الأموال في الاتحاد الأوروبي ودرجة تعقدها. وقد أنشأ ممارسو غسل الأموال المحترفون نظاما ماليا سريا موازيا وهم يستخدمون أية وسيلة لاختراق وتقويض اقتصادات أوروبا ومجتمعاتها. وتستخدم أكثر من 80 في المائة من الشبكات الإجرامية الناشطة في الاتحاد الأوروبي هياكل تجارية قانونية لأنشطتها الإجرامية. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأنشطة الإجرامية تقريبا تضم الآن مكونا سيبرانياً، وقد هاجرت العديد من الجرائم بكامل

(3) Celina B. Realuyo, "Leveraging financial intelligence to counter transnational threat networks in the Americas", Diálogo Digital Military Magazine, 3 April 2019

عناصرها نحو الإنترنت. ويستغل المجرمون الاتصالات المشفرة للتواصل فيما بينهم ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة الفورية للوصول إلى جمهور أوسع والترويج للسلع غير القانونية.[4]

الإطار 2- "رجال القش"

تعد الكارتلات المكسيكية من بين أغنى وأقوى الجماعات الإجرامية المنظمة في العالم. وهي تمارس الاتجار بالمخدرات وتهريب المهاجرين وتلجأ إلى أساليب مختلفة لنقل أموالها وغسلها. وبينما تواصل الكارتلات ممارسة تهريب المبالغ النقدية الكبيرة عبر الحدود، فهي تلجأ أيضاً إلى شركات وهمية من أجل غسل ملايين الدولارات من خلال مخططات معقدة تنطوي على معاملات مالية وطنية ودولية.

ويستخدم المجرمون "رجالَ القش" (straw men) من أجل إنشاء كيانات تشمل الشركات العقارية ومحلات المجوهرات والخدمات الاستشارية، كجزء من شبكة لغسل الأموال تشمل أيضا ربات البيوت والطلاب وموظفي المصارف.

وفي عام 2014، كشفت وحدة الاستخبارات المالية المكسيكية أربع شركات أرسلت وتلقت موارد بهدف إخفاء مصدر تلك الموارد ووجهتها. وقد أجرت جميع هذه الشركات معاملات لا تتطابق مع إقراراتها الضريبية. وأنشئت الشركات الأربع في نفس اليوم من عام 2012 وكان لها نفس العنوان ونفس الممثل القانوني، الذي تبين أنه من "رجال القش".

وبعد أن بدأت الوحدة تحقيقا في مخطط أكثر تعقدا لغسل الأموال، وجدت أن الشركات الأربع الوهمية تلقت وحولت 523,2 3 مليون بيزو مكسيكي في أقل من سنتين. ووجد أن هذه الشركات مرتبطة بثلاث شركات أخرى يجري التحقيق بشأنها لتعاونها مع كارتل سينالوا.[1]

[1] Zorayda Gallegos, "Mexican drug cartels used these shell companies to launder money" *El Universal* (Mexico City), 6 June 2020.

15- وتستخدم الشبكات غير المشروعة، بما فيها الجماعات الإجرامية والإرهابية، نوعا من النظم المصرفية غير الرسمية أو البديلة لتحويل الأموال، يعرف باسم الحوالة، من أجل نقل موجوداتها بسبب الطابع غير الشفاف والمائع لهذا النظام. والحوالة نظام وساطة يعود إلى عدة قرون ويقوم على الثقة. ويستخدم في جميع أنحاء جنوب آسيا والعالم العربي وأيضا في أجزاء من أفريقيا وأوروبا والقارة الأمريكية. وتستخدمه ثقافات مختلفة كثيرة، ولكن تحت مسميات مختلفة: كثيرا ما تستخدم كلمة "الحوالة" كمصطلح جامع لهذه النظم في المناقشات المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال. ويسمح نظام الحوالة للعملاء والوسطاء (المعروفين باسم الحوالادار) بنقل الأموال أو القيمة دون تحريكها ماديا، وغالبا ما يكون ذلك في مناطق من العالم حيث يكون حضور المصارف والمؤسسات الرسمية الأخرى ضئيلا أو منعدما أو في البلدان التي لديها لوائح تنظيمية مالية ضعيفة. ويقوم الحوالادار بترتيب نقل واستلام الأموال أو الأصناف ذات القيمة المكافئة وتسوية المعاملات عن طريق التجارة والنقد والتسوية الصافية على مدى فترة طويلة من الزمن. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الحوالادار وغيرهم من مقدمي الخدمات المماثلة الذين يعملون في جميع أنحاء العالم على النحو التالي: (أ) الحوالادار (ذوو الشرعية) التقليديون وغيرهم من مقدمي الخدمات المماثلة؛ (ب) الحوالادار التقليديون الهجينون (المتواطئون عن غير قصد أحيانا)؛ (ج) الحوالادار الجناة (المتواطئون).[5] وأفيد بأن مرتكبي الهجوم الإرهابي الذي وقع في مومباي في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 اعتمدوا على معاملات قائمة على الحوالات لتمويل عملياتهم.[6] وفي أفغانستان، يسَّر نظام الحوالة التقليدي انتشار تجارة العقاقير الأفيونية. وكان الطابع غير الرسمي لهذا النظام عاملا رئيسيا في تعميق وتوسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي للبلد وغسل أموال المخدرات، إلى درجة أن 100 في المائة من سيولة الحوالات كانت مرتبطة بالمخدرات في أوقات معينة من السنة في بعض المقاطعات. ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت أموال المخدرات تشق طريقها إلى الاقتصاد المشروع من خلال زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك المعمرة وغير المعمرة والعقارات وتشييد المباني.[7]

16- ويبرز الفضاء السيبراني والعملات المشفرة كجبهات جديدة للجماعات الإجرامية المنظمة التي تتنازع لفرض سيطرتها على الأسواق الإجرامية الواسعة للمخدرات والأسلحة والجنس والأشخاص. وبغية اقتفاء أثر استخدام البيتكوين وغيره من العملات المشفرة المصممة من أجل إخفاء هوية المستخدمين، وضعت حكومة المكسيك قانونا جديدا في عام 2018 يلزم جميع منصات تداول العملات الرقمية المسجلة بالإبلاغ عن التحويلات التي تفوق 56 000 بيزو مكسيكي (830 2 دولارا أمريكيا). ويتزايد استخدام البيتكوين لغسل الأموال، لا سيما بين عصابات المخدرات مثل كارتل "Jalisco New Generation" وكارتل سينالوا، وفقا للسلطات في المكسيك والولايات المتحدة. ويعتقد أن الكارتلات المكسيكية تغسل ما يقدر بـ 25 بليون دولار سنويا في المكسيك وحدها. ومن أجل عدم تجاوز عتبة المعاملات المصرفية التي تثير الشك، وهي 500 7 دولار، يقسم المجرمون أموالهم غير المشروعة عادة إلى مبالغ صغيرة ويودعونها في حسابات مصرفية مختلفة، وهي تقنية تعرف باسم تجزئة الإيداعات "smurfing"، ثم يستخدمون هذه الحسابات لشراء سلسلة من المبالغ الصغيرة من عملة البيتكوين عبر الإنترنت، مما يحجب أصل المال ويسمح لهم بالدفع لشركائهم في مناطق أخرى في العالم. ووفقا لإدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة، فإن الجماعات الإجرامية المنظمة المكسيكية والكولومبية على حد سواء تزيد من استخدام العملات الافتراضية بسبب الإمكانية التي تتيحها بعدم الكشف عن الهوية وسرعة المعاملات.[8]

17- وما زالت مناطق التجارة الحرة ومؤسسات الألعاب والمقامرة تُستخدم في غسل الأموال القائم على التجارة من أجل غسل الأموال غير المشروعة. وتعمل النظم القائمة على التجارة كوسيلة موازية

[4] Europol, *Serious and Organised Crime Threat Assessment 2021: A Corrupting Influence–The Infiltration and Undermining of Europe's Economy and Society by Organised Crime* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021).

[5] Financial Action Task Force, *The Role of Hawala and Other Similar Service Providers in Money Laundering and Terrorist Financing* (Paris, 2013).

[6] Animesh Roul, "Lashkar-e-Taiba's financial network targets India from the Gulf States" Ter*rorism Monitor*, vol. 7, No. 19 (July 2009).

[7] Christopher Ward and William Byrd, *Afghanistan's Opium Drug Economy*, South Asia Poverty Reduction and Economic Management Working Paper Series, No. SASPR-5 (Washington, D.C., World Bank, 2004).

[8] Diego Oré, "Latin American crime cartels turn to cryptocurrencies for money laundering", Reuters, 8 December 2020.

لنقل الأموال والقيمة في جميع أنحاء العالم. وبما أن نظما مثل الحوالة والسوق السوداء لصرف البيزو واستخدام السلع الأساسية مثل الذهب والماس لا ينطبق عليها كثير من شروط الإبلاغ المالي، فإنها تشكل تحديات هائلة بالنسبة لكيانات إنفاذ القانون. وغالبا ما تستند هذه النظم ببساطة إلى تغيير مستندات الشحن أو الفواتير، وبالتالي لا تُكشف في كثير من الأحيان ما لم تعمل كيانات إنفاذ القانون في مختلف الولايات القضائية معا من أجل تبادل المعلومات ومقارنة الوثائق. وتطلب الإمارات العربية المتحدة الآن من الحوالادار ومقدمي خدمات تحويل الأموال غير الرسميين التسجيل رسميا لدى مصرفها المركزي. وقد كشفت الشبكة المتنامية لوحدات الشفافية التجارية، التي تعمل على مكافحة هذه الطريقة في غسل الأموال، عن نطاق غسل الأموال عبر الوطني بالاعتماد على التجارة من خلال رصد التجارية مثل تعمد إصدار فواتير متدنية أو عالية القيمة على نحو مفرط، وهي عملية يمكن أن تشكل مؤشرا قويا لغسل الأموال القائم على التجارة.

الإطار 3- نموذج فانكوفر

تستخدم الكازينوهات (أو نوادي القمار) والعقارات لغسل الأموال. ومن الطرائق التي تستخدم فيها هذه الوسائل طريقة تعرف باسم نموذج فانكوفر. وتبدأ العملية في الصين، حيث تمنع الضوابط المفروضة على العملة المواطنين من إخراج أكثر من 000 50 دولار من البلاد.

وللالتفاف على هذا التقييد، يدخل المواطنون الصينيون الأثرياء في ترتيبات مع عصابات إجرامية محلية لها صلات بفانكوفر في مقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا. ويحول المواطنون الأموال الى حسابات مصرفية خاضعة لسيطرة العصابات الإجرامية في الصين قبل السفر الى فانكوفر حيث يزودهم شركاء المجرمين بأموالهم بالدولار الكندي. وقد تكون هذه الدولارات عبارة عن أرباح تأتّت من بيع السلائف الكيميائية أو الفنتانيل.

وتغسل الأموال بعد ذلك عن طريق المقامرة في الكازينوهات. فالمواطنون الصينيون يرتادون الكازينوهات في فانكوفر ويبادلون أموالهم برقائق الكازينو ويقومون بسلسلة من الرهانات المنخفضة القيمة قبل مبادلة الرقائق مرة أخرى بالدولار الكندي الذي يصبح آنذاك "نظيفا" من الآثار التي تدل على أصله الإجرامي غير المشروع. وتستثمر العائدات مرة أخرى في الحصول على إمدادات الفنتانيل من جانب العصابات الإجرامية أو في العقارات في كولومبيا البريطانية من جانب المواطنين الصينيين أنفسهم، الذين يمكنهم بفضل هذه العملية تجنب التدقيق من الجهات الرقابية التنظيمية الصينية ومصالح الضرائب الصينية.

وكان لتدفق المواطنين الأجانب الذين يشترون العقارات في فانكوفر بأموال مغسولة تأثير على المدينة، مما تسبب في ارتفاع أسعار المساكن إلى مستويات لا يمكن تحملها بالنسبة لمعظم السكان المحليين.[أ][ب]

[أ] Comply Advantage, "Money laundering: the Vancouver model", 7 January 2020 and Sam Cooper, "How Chinese gangs are laundering drug money through Vancouver real estate", Global News, 19 April 2018.

[ب] Peter M. German, *Turning the Tide: An Independent Review of Money Laundering in B.C. Real Estate, Luxury Vehicle Sales and Horse Racing*, Dirty Money Report, part 2 (March 2019).

18- والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات لا تمول الجريمة فحسب، ولكنها تدعم الإرهاب أيضا. وتعتمد الجماعات الإرهابية بشكل متزايد على الجريمة لتمويل منظماتها؛ ويعرف ذلك بالتقارب بين الإرهاب والجريمة. والاتجار بالمخدرات نشاط مربح للغاية يدرُّ بلايين الدولارات من الأرباح التي يمكن للمنظمات الإرهابية الاستفادة منها بسهولة. وتختلف العلاقات بين المنظمات الإرهابية الدولية والاتجار بالمخدرات اختلافا كبيرا من منظمة إلى أخرى. ففي كولومبيا، حافظت القوات المسلحة الثورية الكولومبية-الجيش الشعبي على استمراريتها من خلال الاتجار بالكوكايين لعدة عقود. وكان هدف هذه الجماعة هو الإطاحة بالنظام القائم في كولومبيا واستبداله بديكتاتورية اشتراكية. ونفذت هذه القوات، في محاولة منها لزعزعة استقرار حكومة كولومبيا، عمليات تفجير وابتزاز وعمليات اغتيال انتقائية وعمليات اختطاف ومواجهات مسلحة مع الشرطة والقوات العسكرية الكولومبية. غير أن الأرباح التي تدرُّها تجارة المخدرات كانت هي المصدر الرئيسي لتمويلها.[9]

19- ومن وجهة نظر تاريخية، كانت أفغانستان مصدرا رئيسيا للهيروين على الصعيد العالمي. وقد أشار المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن أفغانستان هي مصدر لـ85 في المائة على الأقل من الهيروين في العالم. وكذلك يشير ارتباط حركة طالبان باقتصاد الأفيون إلى وجود علاقة ترابط بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وبين عامي 2000 و2015، عندما كانت طالبان تستفيد من الاتجار بالمخدرات وتسيطر بشكل أكبر على المناطق التي يزرع فيها خشخاش الأفيون في أفغانستان، كانت مسؤولة أيضا عن 73 في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في أفغانستان، وعن حوالي 13 في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في جميع أنحاء العالم.[10] وبينما تسعى حركة طالبان إلى توسيع وتعزيز نطاق السيطرة على إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، فإن التكاليف النسبية للهيروين والميثامفيتامين جعلت من الأخير تنويعاً جذاباً، حيث أصبح الميثامفيتامين أكثر ربحية من الهيروين. ويقال إن طالبان تكسب حوالي 3 بلايين دولار سنوياً من الاتجار بالأفيون والهيروين. ويمكن لأسواق الميثامفيتامين الآخذة في التطور أن تجعل الاتجار بالمخدرات في أفغانستان أكثر ربحا.

التقديرات العالمية لنطاق التدفقات المالية غير المشروعة وطبيعتها

20- يشكل قياس حجم ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تحديا هائلا، حيث إن تقديرات هذه التدفقات تُستنبط من البيانات المتعلقة بزراعة المحاصيل، ومشتريات السلائف الكيميائية، وإمكانية إنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة، وضبطيات المخدرات من جانب كيانات إنفاذ القانون، وتقديرات مبيعات الجملة والتجزئة، ومعدلات الاستهلاك، من بين أمور أخرى. ومن الصعب قياس التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة بدقة فيما يتعلق ببلد معين.

[9] Steven C. McCraw, Assistant Director, Office of Intelligence, Federal Bureau of Investigation, testimony before the Senate Judiciary Committee, Washington, D.C., 20 May 2003.

[10] UNODC Education for Justice University Module Series, Organized crime/counter-terrorism, Module 16: Linkages between organized crime and terrorism, "Terrorism and drug trafficking: key facts".

21- وفي تقرير صدر في عام 2011 استنادا إلى تحليل تجميعي للتقديرات المتاحة، اعتبرت الأمم المتحدة أن المبلغ المتاح لغسل الأموال من خلال النظام المالي كان يعادل 2,7 في المائة (من 2,1 إلى 4 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 1,6 تريليون دولار، في عام 2009. ولو أخذت في الاعتبار فقط التدفقات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، لكانت العائدات ذات الصلة تعادل نحو 650 بليون دولار سنويا في العقد الأول من الألفية الجديدة، أي ما يعادل 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 870 بليون دولار، في عام 2009. ومثلت المخدرات نحو 20 في المائة من مجموع العائدات الإجرامية (من 17 إلى 25 في المائة)، ونحو نصف عائدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما بين 0,6 و0,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتتمثل طريقة القياس في: (أ) حساب المكاسب المالية المتأتية من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية على مختلف المستويات دون الإقليمية؛ (ب) تقدير المبالغ المالية التي تولدها الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية في مختلف المناطق دون الإقليمية والتي تدخل النظام المالي؛ (ج) تقدير المبالغ التي تعبر الحدود لأغراض غسل الأموال، مما يجسد الحجم الفعلي للتدفقات المالية غير المشروعة عبر الوطنية المتأتية من عائدات الجريمة عبر الوطنية.[11]

22- وفي عام 2014، قدِّر أن قيمة السوق العالمية للاتجار بالمخدرات تتراوح بين 426 بليون دولار و652 بليون دولار. ويمثل ذلك نحو ثلث مجموع إيرادات الجريمة عبر الوطنية، التي تقدر بما يتراوح بين 1,6 تريليون دولار و2,2 تريليون دولار سنويا.[12]

23- وفي الولايات المتحدة، بلغ الإنفاق على القنب والكوكايين والهيروين والميثامفيتامين ما يقرب من 150 بليون دولار في عام 2016، وتتأتى نسبة كبيرة من هذا الإنفاق من الحصة الصغيرة من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات على أساس يومي أو شبه يومي. وقدَّر الباحثون أن إجمالي الأموال المنفقة على تلك العقاقير المخدرة الأربعة بين عامي 2006 و2016 تراوح بين 120 و145 بليون دولار سنويا. وعلى سبيل المقارنة، قدِّر الإنفاق على الكحول في الولايات المتحدة بمبلغ 158 بليون دولار في عام 2017.[13]

24- وحجم الاقتصاد غير القانوني القائم على الأفيونيات في أفغانستان كبير مقارنة بحجم اقتصادها المشروع. وهذا البلد هو المنتج الأول للأفيونيات غير المشروعة في العالم، وهو يشكل مصدرا لأكثر من 80 في المائة من الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيون. وعلى الرغم من تناقص الإيراد الإجمالي غير المشروع لاقتصاد الأفيونيات الأفغاني بمقدار الثلثين من مبلغ يتراوح بين 4,1 و6,6 بلايين دولار في عام 2017 إلى مبلغ يتراوح بين 1,2 و2,2 بليون دولار في عام 2018، لا يزال هذا الإيراد يمثل نسبة ما بين 6 و11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد ويتجاوز قيمة صادراته المشروعة من السلع والخدمات المسجلة رسمياً.[14]

التدفقات المالية غير المشروعة والفساد

25- تشمل العوامل التي تسهم في التدفقات المالية غير المشروعة والفساد ضعف الإرادة السياسية، وعدم فعالية المؤسسات، ونقص آليات مكافحة غسل الأموال. ويمثل استرداد الموجودات أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات من أجل التصدي لهذه المشكلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم ضمان إنفاذ متسق من أجل دعم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الرامية إلى التصدي للفساد ومنعه. وعلى سبيل المثال: في عام 2020، أقرت قيرغيزستان استراتيجية لمكافحة الفساد للفترة 2021-2024، تتضمن خططا لتحسين عمليات إعادة الموجودات المسروقة إلى الوطن، واعتمدت حكومة موزامبيق مشروع قانون جديد لاسترداد الموجودات، فضلا عن أرقام حسابات وحيدة ليستخدمها الأفراد في المصارف على الصعيد الوطني. وفي عام 2020 أيضا، أصدرت أفغانستان لوائح تنظيمية تنفذ مصادرة الموجودات في قضايا الفساد في أول لائحة لاسترداد الموجودات في هذا البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، أعلن المسؤولون في أفغانستان أنهم منعوا تحويل مبلغ 1,6 مليون دولار على نحو غير قانوني على مدى الأشهر الأربعة السابقة.[15]

الإطار 4- التحقيق بشأن قضية لافا جاتو ("غسيل السيارات")

بدأ التحقيق في الفساد وغسل الأموال في البرازيل في إطار قضية لافا جاتو ("غسيل السيارات") في عام 2014، وربما شكل ذلك أشهر قضية فساد كبير في سياق الشركات الكبيرة والشركات التي تسيطر عليها الحكومة ومشاريع الأشغال العمومية. فقد كشف ما اتخذ شكل تحقيقات في غسل الأموال في البداية عن وجود فساد على أعلى مستويات حكومة البرازيل وفي الشركات، بما فيها الشركات المملوكة للدولة، التي عرضت رشاوى مقابل الحصول على عقود في البرازيل وخارجها. ووفقا لمكتب المدعي العام، بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2018، أسفر التحقيق عن أكثر من 200 إدانة بجرائم من بينها الفساد، وإساءة استخدام النظام المالي الدولي، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال. كما تورطت في هذه القضية أكثر من اثنتي عشرة شركة أخرى والعديد من الزعماء الأجانب الآخرين. وأدى التحقيق إلى إعادة حوالي 800 مليون دولار إلى البرازيل وأفضى إلى إجراء تحقيقات فرعية في جميع أنحاء العالم.[1]

[1] Amelia Cheatham, "Lava Jato: see how far Brazil's corruption probe reached", Council on Foreign Relations, 19 April 2021.

26- وتشمل الأنشطة الإجرامية المنظمة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي الجرائم السيبرانية والاتجار بالمخدرات. وتشمل الخصائص الرئيسية للجريمة المنظمة في الاتحاد الأوروبي الفساد، واختراق واستغلال هياكل الأعمال التجارية

[11] UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crimes*, Research report (Vienna, 2011).

[12] Channing May and Christine Clough, *Transnational Crime and the Developing World* (Washington, D.C., Global Financial Integrity, 2017).

[13] Gregory Midgette and others, *What America's Users Spend on Illegal Drugs, 2006–2016* (Santa Monica, California, RAND Corporation, 2017).

[14] تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام 2020 (E/INCB/2020/1)، الفقرة 342.

[15] United States, Department of State, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report, vol. I, Drug and Chemical Control* (March 2021).

القانونية لجميع أنواع النشاط الإجرامي، ووجود نظام مالي سري موازٍ يسمح للمجرمين بالتحرك واستثمار أرباحهم. واتساع نطاق الجريمة الخطيرة والمنظمة وتطورها في الاتحاد الأوروبي والآثار المحتملة الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، التي قد تهيئ الظروف المثالية لتنامي الجريمة في المستقبل، أمران مثيران للقلق. وتسعى الشبكات الإجرامية إلى استغلال الأزمة غير المسبوقة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نتيجة لهذه الجائحة من خلال استهداف المواطنين والمنشآت التجارية والمؤسسات العمومية على حد سواء. والجماعات الإجرامية المنظمة محترفة وقابلة للتكيف بدرجة كبيرة، كما تبيَّن أثناء الجائحة، وينشط 70 في المائة منها في أكثر من ثلاثة بلدان.[16]

27- وترحب الهيئة بإصدار معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة سلسلة من الدراسات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الموجودات.[17] وتسلط هذه الدراسات، التي تشمل أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وتونس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليبيا، الضوء على الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك القطاعات داخل البلدان التي ينبغي أن تُمنح الأولوية للتصدي للفساد المالي وأنواع الجرائم التي ينبغي استهدافها. وتبرز الحاجة إلى ضبط ومصادرة الموجودات المرتبطة بالفساد والجريمة المنظمة على نحو فعال ومجد.

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

28- تسهم التدفقات المالية غير المشروعة في الجريمة والفساد وتشويه الاقتصاد وهي تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تعيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لها تأثير مباشر على قدرة بلد ما على جمع موارده الخاصة والاحتفاظ بها وتعبئتها من أجل تمويل التنمية المستدامة. ويشير عدد كبير من قرارات مجلس الأمن إلى أشكال الجريمة، وكلف المجلس بالتصدي للتدفقات والأسواق المرتبطة بالجريمة. فالجريمة المنظمة تقوض السلم والأمن والتنمية على نحو متزايد.

29- وفي السنوات الأخيرة، تسارعت الالتزامات الدولية بالحد من الاتجار بالمخدرات والتصدي على وجه السرعة للتدفقات المالية غير المشروعة. وتفصِّل اتفاقيةُ سنة 1988 الاتفاقيةَ الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول سنة 1972 واتفاقيةَ المؤثرات العقلية لسنة 1971، في هذا الصدد. وتنص المادة 3 من اتفاقية سنة 1988، المتعلقة بالجرائم والجزاءات، على أن يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي في حال ارتكابها عمدا: إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها. وتتناول المادة 5، المتعلقة بالمصادرة، عائدات هذه الجرائم وتنص على أن يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي: (أ) المتحصلات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 3 أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة؛ (ب) المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات أو غيرها من الوسائط المستخدمة، أو التي يقصد استخدامها، بأية كيفية، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة 3. كما تنص المادة 5 على أن يتخذ كل طرف أيضا ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة 1 من نفس المادة، ومن اقتفاء أثرها، وتجميدها أو التحفظ عليها، بقصد مصادرتها في النهاية. ويمثل تقديمُ المجرمين وتجار المخدرات ومموليهم إلى العدالة ومصادرة موجوداتهم أهدافاً هامة لاتفاقية سنة 1988، التي تشكل إطارا للقوانين الوطنية في جميع أنحاء العالم.

30- وتوفر خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطارا عالميا للتمويل ولتعبئة وتوفير الموارد والتكنولوجيات والشراكات اللازمة للتنمية المستدامة. وفي هذه الخطة، تحث الدول الأطراف جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانضمام إليها. وتعرب عن تأييدها لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة، وتتعهد بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتلتزم بضمان التنفيذ الفعال اتفاقية الجريمة المنظمة. وبالمثل، فالغايات الواردة في إطار الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة تشمل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة؛ والحد بصورة كبيرة من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة بحلول عام 2030؛ والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ وإنشاء مؤسسات فعَّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية؛ وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛ وتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ واحترام الهامش السياساتي وهامش القيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

31- وللتدفقات المالية غير المشروعة أثر ضار على التنمية، ولا سيما في أفريقيا. وهي تكلف الدول الأفريقية 88,6 بليون دولار سنويا؛ وهذا يعادل تقريبا 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.[18] ومن شأن ردع هذه التدفقات المالية غير المشروعة أن يمكِّن الدول الأفريقية من حشد موارد محلية أكبر. ولذلك، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعطي الأولوية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بغية استعادة الموارد المالية التي ستكون ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المستقبل ومعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

[16] Europol, *Serious and Organised Crime Threat Assessment 2021*.

[17] يمكن الاطلاع عليها على الرابط: www.unicri.it/publications.

[18] UNCTAD, *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa: Economic Development in Africa – Report 2020* (United Nations publication, 2020).

وفي أفريقيا، يقدَّر أن التعافي من الجائحة سيكلف أكثر من 150 بليون دولار، بالإضافة إلى فجوة مالية سنوية قدرها 200 بليون دولار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[19] وتقوض التدفقات المالية غير المشروعة والفساد الاستثمارَ الأجنبي المباشر والمعونة الخارجية وتشكل تهديدا لتنمية القارة. فالتدفقات المالية الخارجة تبلغ تقريبا نفس مجموع التدفقات السنوية الإجمالية الداخلة لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا (48 بليون دولار) مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (54 بليون دولار).[20] وبالتالي، فإن التدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الإيرادات الحيوية من أفريقيا، وتقوض الاستقرار وتعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف. ولهذه التدفقات آثار سلبية على الأمن والتنمية والازدهار، ولذلك فهي تتطلب المزيد من الإجراءات للحد منها والحفاظ على الموارد الاقتصادية لأغراض بناءة.

32- والبلدان النامية معرضة بشكل خاص للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تشكل تحديا كبيرا للأمن السياسي والاقتصادي. ولا يمكن تحقيق الأولويات العمومية بسبب الفساد والجريمة المنظمة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاحتيال في التجارة الدولية والتهرب الضريبي. ولذلك، يلزم وجود تعاون قوي على الصعيد الدولي واتخاذ إجراءات متضافرة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.[21] كما أن التدفقات المالية غير المشروعة هي أيضا أعراض لمشكلات أخرى، مثل المصالح المكتسبة وضعف الشفافية والمساءلة، وجميعها يعيق الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك.

تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في الأمن والتنمية

33- للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات أثر كبير على الأمن والتنمية الاقتصادية بسبب ما يتصل بها من عنف وعدم استقرار. وفي حين يصعب عزل وقياس العنف وعدم الاستقرار المرتبطين ارتباطا مباشرا بالاتجار بالمخدرات، إلا أنَّ من المعروف أن الاتجار بالمخدرات، فضلا عن الجرائم الأخرى مثل الاتجار بالأشخاص والأسلحة، يولد العنف لأن الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم العنف أو التهديد بالعنف لبسط سيطرتها على مناطق عملياتها والتحكم في منافسيها. ويجب على البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الجريمة والعنف أن تخصص موارد كبيرة للحفاظ على القانون والنظام وحماية شعوبها.

34- ووفقا لمعهد الاقتصاد والسلام، أصبح العالم في عام 2020 أقل سلاما للمرة التاسعة خلال السنوات الـ 13 الماضية، حيث تدهور متوسط مستوى السلام في البلدان بنسبة 0,07 في المائة خلال العام. وزاد الأثر الاقتصادي للعنف على المستوى العالمي بنسبة 0,2 في المائة في عام 2020، ليصل إلى 14,96 تريليون دولار من حيث تعادل القوة الشرائية، أي ما يعادل 11,6 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي، أو 1 942 دولارا للشخص الواحد.[22] ويقيِّم مؤشر السلام العالمي، المستخدم في إجراء هذه الحسابات، حالة السلام في ثلاثة مجالات، هي: (أ) السلامة والأمن المجتمعيان؛ (ب) النزاعات المحلية والدولية الجارية؛ (ج) درجة التسليح. وتشمل التكاليف المباشرة التي يغطيها المؤشر الآثار المباشرة للعنف مثل التكاليف الطبية الخاصة بضحايا جرائم العنف، وما ينجم عن العنف من تدمير لرأس المال، والتكاليف المرتبطة بالنظم الأمنية والقضائية. وتشمل التكاليف غير المباشرة التكاليف الأطول أجلاً مثل انخفاض الإنتاجية بسبب الآثار الجسدية والنفسية وتأثير ذلك على تصور المجتمع للسلامة والأمن.

35- ويختلف تكوين التكلفة الاقتصادية للعنف باختلاف البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، تمثل التكلفة الاقتصادية للقتل وجرائم العنف والانتحار أعلى نسبة في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تبلغ 41 و35 في المائة، على التوالي. وتبلغ تكلفة النزاع المسلح كنسبة من التكلفة الاقتصادية للعنف أعلى مستوى لها في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 18 في المائة، وأمريكا الجنوبية بنسبة 13 في المائة، وأمريكا الوسطى والكاريبي بنسبة 12 في المائة. وفي البلدان العشرة التي تتحمل أعلى تكلفة اقتصادية للعنف، كان متوسط الأثر الاقتصادي للعنف يعادل 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى سبيل المقارنة، فإن متوسط التكلفة الاقتصادية في أقل البلدان تضررا من العنف يقل بقليل عن 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجلت الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى أكبر تكلفة نسبية للعنف (82 و42 و40 و37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي). وثمة مقياس آخر يقدمه الاستقصاء العالمي للمخاطر الذي أجرته مؤسسة لويدز ريجستر (Lloyd's Register Foundation)، وهو يعكس التصورات المتعلقة بالمخاطر والعنف في 145 بلدا. فقد حدد هذا الاستقصاء أن العنف يعتبر أكبر خطر على السلامة اليومية فيما يقرب من ثلث البلدان، وهو ثاني أكثر المخاطر ذكراً على الصعيد العالمي، بعد حوادث الطرق. وعلى الصعيد العالمي، يشعر أكثر من 60 في المائة من الناس بالقلق، إلى حد ما على الأقل، من التعرض لضرر خطير نتيجة لجرائم العنف.[23]

---

[19] Gilles Carbonnier, "Curbing illicit financial flows to pay for sustainable development and COVID-19 recovery", *Georgetown University Journal of International Affairs*, 2 March 2021.

[20] UNCTAD, *Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa*.

[21] World Bank, "Illicit financial Flows (IFFs)".

[22] Institute for Economics and Peace, "*Global Peace Index 2021: Measuring Peace in a Complex World*" (Sydney, June 2021).

[23] المرجع نفسه.

36- وشهدت كولومبيا على مدى عقود مستويات عالية من العنف وانعدام الأمن بالنسبة للمواطنين بسبب النزاع المسلح الداخلي والتمرد المتعلق بالمخدرات. والجماعات الإجرامية المنظمة الكولومبية، مثل مافيا الاتجار بالمخدرات والجماعات شبه العسكرية، مسلحة تسليحا جيدا وتتسم بالخطورة. ولا يعاني البلد من نزاع أهلي فحسب، بل يعاني أيضا من ارتفاع مستويات الجريمة والتشريد القسري والاختطاف والتعدين غير المشروع والاتجار بالمخدرات. وقد تجاوز الأثر الاقتصادي للنزاع والإرهاب وجرائم القتل والاعتداءات الجنسية في كولومبيا 275 بليون دولار، أي 34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في عام 2017. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار أيضا تكاليف احتواء العنف، فضلا عن عواقب العنف على الاقتصاد. واحتلت كولومبيا المرتبة العاشرة (من أصل 11 بلدا) في أمريكا الجنوبية، والمرتبة 144 بشكل عام في مؤشر السلام العالمي لعام 2021. وسجل البلد تدهورا في مجموع درجاته نتيجة لزيادة المظاهرات العنيفة والإرهاب السياسي. وكذلك زادت الوفيات الناجمة عن النزاعات الداخلية في السنوات الأخيرة.[24]

37- وتوسط رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس، من أجل إحلال السلام في بلده، من خلال إبرام اتفاق سلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية-الجيش الشعبي، وحصل من أجله على جائزة نوبل للسلام في عام 2016. ووضع خطة لتسخير الحدود لخدمة الازدهار بهدف مكافحة الفقر ومحاربة العنف من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية على طول حدود كولومبيا من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأنفق من خلالها ما يصل إلى 32 مليون دولار على البنية التحتية والتعليم والتنمية الزراعية والحوكمة حتى عام 2014.[25] وتنفق كولومبيا وبلدان كثيرة أخرى نسبة كبيرة من الموارد القيمة من أجل احتواء العنف ومنعه وتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية. وكلما قلت حاجة البلدان إلى الإنفاق على التصدي لجرائم القتل وجرائم العنف والنزاعات المسلحة، زاد ما هو متاح لها من أموال لإنفاقها على الصحة والأعمال التجارية والتعليم والبنية التحتية.

38- ويؤثر الاقتصاد غير المشروع في جمهورية فنزويلا البوليفارية تأثيرا مباشرا على أمن البلد وتنميتها، ويقدر أن 90 في المائة من سكان البلد يعيشون الآن تحت وطأة الفقر.[26] ويؤجج هذه الأزمة جزئيا الإنتاج العالمي للكوكايين الذي بلغ مستويات قياسية، وأصبحت جمهورية فنزويلا البوليفارية نقطة استراتيجية متزايدة الأهمية للاتجار الدولي بالكوكايين.

39- وكان للحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية آثار ضارة على الأمن والتنمية، وتتزايد أهمية الاتجار في راتنج القنب والمنشطات الأمفيتامينية التي تباع كـ"كابتاغون" للاقتصاد غير المشروع في البلد. وتفيد البلاغات أن لبنان والجمهورية العربية السورية هما بلدا المصدر للكابتاغون وبينما كان يبلغ في السابق عن تهريبه إلى أسواق الشرق الأوسط أساساً، فقد ضبطت أقراص "الكابتاغون" في إيطاليا وماليزيا والنمسا في العامين 2020 و2021، مما قد يشير إلى أسواق ودروب جديدة للتهريب. وفي عملية ضبط كبيرة نفذت في ماليزيا في آذار/مارس 2021، قدرت قيمة أقراص "الكابتاغون" المحتوية على الأمفيتامين التي أُخفيت في حاويات شحن قادمة من الشرق الأوسط بمبلغ 1,26 بليون دولار.

40- وليبيا دولة هشة تسجل مستويات عالية من العنف والإجرام والفساد بسبب انتشار الاقتصاد غير المشروع فيها. ومنذ أواخر التسعينيات، شكلت ليبيا منطقة عبور وسوقا صغيرة للمخدرات في شمال أفريقيا. وقد زعزعت انتفاضة عام 2011 الفوضى التي كانت خاضعة للسيطرة في إطار ذلك الاقتصاد وجعلت الاتجار والتهريب أكثر لامركزية، مما زاد بشكل كبير من تدفق المخدرات غير المشروعة وأدى إلى تكاثر أسواق المخدرات المحلية. ويتداخل الاتجار بالمخدرات ويتشابك مع جميع التدفقات الأخرى تقريبا في إطار اقتصاد ليبيا غير المشروع الذي يتسم بالتعقد؛ والاتجار بالمخدرات واستهلاكها يغذيان العنف ويتغذيان عليه. وفي حين أن المجتمع الدولي يركز في المقام الأول على تهريب المهاجرين والوقود، يظل الاتجار بالمخدرات مربحا إلى حد كبير، وهو يأتي على رأس القائمة في اقتصاد الإجرام في ليبيا. وتمثل مكعبات راتنج القنب التي تهرَّب من المغرب، وتعبر ليبيا نحو مصر متوجهة إلى أوروبا عبر البلقان، حركة التهريب الأكثر استقراراً في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، يهرَّب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وتهرَّب المنشطات من نوع "الإكستاسي" والمنشطات الأمفيتامينية عبر البلد. وعلاوة على ذلك، شهد تهريب الأدوية الصيدلانية، ولا سيما الترامادول، وهو مؤثر أفيوني مسكن للألم يحتمل أن يحدث حالة إدمان ولا يخضع للمراقبة الدولية، نمواً كبيراً. وتظهر جوانب تداخل بين الاتجار بالمخدرات وتدفقات تهريب المهاجرين. وغالبا ما تُحمَّل الأدوية الصيدلانية والشحنات الصغيرة من القنب إلى جانب المهاجرين في السيارات والشاحنات. وكذلك يهرب المهاجرون أحيانا كميات صغيرة من الكوكايين أو المخدرات الأخرى بهدف دفع تكاليف رحلتهم.[27]

41- وفيما يتعلق بالأمن، فإن الاتجار بالأسلحة موجود في كل مكان ويؤثر على جميع التدفقات غير المشروعة الأخرى في ليبيا وعبرها، ويؤدي إدخال الأسلحة إلى تغيير وجه التهريب والاتجار في البلد. وقد كان للاتجار بالمخدرات وتهريبها وتعاطيها تأثير ضار بشكل خاص على قطاع القضاء والأمن في ليبيا. فقد أدت التدفقات المالية الكبيرة المستمدة من الاتجار والتهريب إلى تمكين جماعات الميليشيات وأضعفت جهود واستراتيجيات الإصلاح الرامية إلى التصدي للديناميات الإجرامية ذات الصلة. وعندما أُدمجت الجماعات المسلحة الثورية في هيكل أمن الدولة، تسابقت الأَلوِية المسلحة في جميع البَلدات والمدن في البلد للسيطرة على المهام الأمنية الرئيسية وبسط سلطتها

[24] المرجع نفسه.

[25] Colombia, Ministry of Foreign Affairs, "Borders for Prosperity Plan"، متاح على الرابط: www.cancilleria.gov.co/node/1294.

[26] Brooke Fowler, "Top 10 facts about poverty in Venezuela", Borgen Project, 7 September 2018.

[27] Fiona Mangan, "Illicit drug trafficking and use in Libya: highs and lows", Peaceworks, No. 161 (Washington, D.C., United States Institute of Peace, 2020).

على دروب الاتجار. ويبلِّغ كل من الشرطة وميليشيات خدمات الأمن والمدعين العامين والقضاة عن تزايد الجرائم المتصلة بالمخدرات وانعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم استمرار الفراغ الأمني وامتلاك الأسلحة على نطاق واسع في تنامي الإجرام والعنف في البلد.[28]

التدابير الوطنية المتخذة بهدف التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة

42- خلال العقدين الماضيين، أدركت البلدان الخطر الذي تشكله التدفقات المالية غير المشروعة على أمنها وتنميتها الاقتصادية، واتخذت إجراءات لتحسين أطرها القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001، عززت الدول نظمها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تطلب تعزيز الرقابة على النظام المصرفي الرسمي وتنظيمه شراكة وثيقة مع القطاع الخاص من أجل حماية النظام المالي الدولي. وعملت الدول على بناء القدرات بصورة كبيرة داخل وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها من أجل كشف المعاملات المشبوهة والتحقيق فيها بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر التدفقات المالية غير المشروعة. وبالمثل، خصصت النظم القضائية مزيدا من الموارد لتدريب المدعين العامين والقضاة على مواضيع تتعلق بالجرائم المالية التي تنطوي على تدفقات مالية غير مشروعة. ومع ذلك، ومع تطور غسل الأموال والتهرب الضريبي والفساد، يجب على البلدان أن تتكيف مع المظاهر الجديدة لتلك التدفقات وأن تتصدى لها.

43- فعلى سبيل المثال، أنشأت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المركز الوطني لمكافحة الجريمة الاقتصادية، الذي يجمع وكالات إنفاذ القانون والعدالة والإدارات الحكومية والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص حول هدف مشترك هو التصدي للجريمة الاقتصادية المنظمة الخطيرة وحماية عامة الناس والحفاظ على ازدهار البلد وسمعته كمركز مالي. وتضطلع وحدة الاستخبارات المالية في المملكة المتحدة بمسؤولية تلقي وتحليل ونشر المعلومات الاستخبارية المالية التي تُجمع من بلاغات الأنشطة المشبوهة، والتي تشكل موردا استخباريا حاسم الأهمية في التصدي لغسل الأموال والإرهاب والجريمة الخطيرة والمنظمة والفساد والاحتيال. ويجمع المركز المشترك للتحليل المالي، الذي تستضيفه الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، مسؤولين وقدرات تحليلية ومهارات واستخبارات من الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، وهيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك، وهيئة السلوك المالي، ومكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة. وقد أنشئ في البداية ردا على تسريب أوراق بنما، ولكنه تطور ليتحول إلى وحدة تعاونية تضطلع بالتحليل المالي على نطاق أوسع.[29]

44- وأحرز المغرب تقدما في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال خلال السنوات الأخيرة. والموقع الجغرافي للبلد بوصفه ممرا بين أوروبا وأفريقيا يجعل منه قناة للتهريب والاتجار بالمخدرات والأشخاص وغسل الأموال والهجرة السرية. ويكافح قانون جديد الاتجارَ بالأشخاص وغسل الأموال من خلال تعريف الاتجار تعريفا واسعا يشمل كل من يعطي أو يتلقى مدفوعات أو مزايا تتعلق بالاتجار ويفرض عقوبات شديدة على الجناة. ويدر الاتجار بالقنب الذي يُنتج في المغرب (ولا سيما راتنج القنب) وكذلك، بشكل متزايد، الاتجار بالكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا مرورا بالمغرب، قدراً كبيراً من الأرباح غير المشروعة. وتُشترى العقارات والمجوهرات والمركبات من أجل غسل عائدات هذا الاتجار بالمخدرات. وتمثل خدمات تحويل الأموال نقطة ضعف بسبب حجم الأموال التي يجري تحويلها. فقد ارتفعت التحويلات المالية السنوية إلى 6,7 بلايين دولار في عام 2019، وهذا يمثل 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتنشأ غالبية عمليات التحويل هذه من أوروبا.[30]

45- وما فتئ المغرب يعزز نظامه الخاص بمكافحة غسل الأموال من خلال التنسيق وبناء القدرات. ولدى البلد قوانين ولوائح تنظيمية رئيسية، بما في ذلك برامج الامتثال وإجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وفي عام 2019 جعل المغرب المقتضيات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسيا تتماشى مع المعايير الدولية. وفي عام 2019، اعتمد تقييما وطنيا للمخاطر وأضفى الطابع المؤسسي على لجنة وطنية لتنسيق استراتيجية البلد في مجال مكافحة غسل الأموال. كما زاد الوسائل المتاحة لسلطات إنفاذ القانون والمخصصة للتحقيق في غسل الأموال، مما أدى إلى ارتفاع عدد القضايا الجنائية المتعلقة بغسل الأموال من 30 في عام 2019 إلى 193 في عام 2020. ولم تصدر سوى 8 إدانات بتهمة غسل الأموال في السنوات العشر التي سبقت عام 2018، مقارنة بما مجموعه 62 إدانة في عامي 2019 و2020 معاً. ويواصل المغرب العمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، ونفذت الحكومة الاتفاقات المتعددة الأطراف السارية وشرعت طوعا في التبادل مع شركاء من القطاع الخاص من أجل معالجة مواطن الضعف الرئيسية.[31]

46- وتشكل الشركات الوهمية المجهولة الهوية التي تخفي الملكية الفعلية عوامل تمكينية حاسمة بالنسبة للتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والتهرب الضريبي في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2020، أقر كونغرس الولايات المتحدة قانونا بشأن شفافية الشركات. ويشترط هذا القانون على جميع مؤسسات الأعمال التجارية في الولايات المتحدة تقديم معلومات تتعلق بالملكية الفعلية إلى شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية، وهو مصمم لمواجهة استخدام الشركات الوهمية

[28] المرجع نفسه.

[29] United Kingdom, National Crime Agency, Money laundering and illicit finance, "The threat from money laundering", متاح في www.national-crimeagency.gov.uk.

[30] United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report, vol. II, Money Laundering* (March 2021); and Middle East and North Africa Financial Action Task Force, *Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Measures: Kingdom of Morocco – Mutual Evaluation Report* (Manama, 2019).

[31] United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report*, vol. II.

المجهولة الهوية من جانب كل من تجار المخدرات والجماعات الإجرامية المنظمة والمسؤولين الفاسدين وبعض أنظمة الحكم من أجل غسل الأموال والتهرب من الجزاءات وإخفاء ونقل عائدات الفساد وغيرها من الموجودات غير المشروعة. وهو يمثل أول تحديث هام لقوانين مكافحة غسل الأموال في هذا البلد منذ 20 عاما، ويقتضي وضع متطلبات اتحادية جديدة للإبلاغ عن الملكية الفعلية لبعض الكيانات، بما في ذلك الكيانات الأجنبية التي تنشط في الولايات المتحدة، واحتفاظ شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية بقاعدة بيانات اتحادية للمعلومات التي جمعت بشأن الملكية الفعلية.[32] وسيساعد التشريع أيضا على تنظيم شركات الأعمال التجارية الدولية، التي يمكن شراؤها عبر الإنترنت مع منح المالكين إمكانية عدم الكشف عن هويتهم.[33]

47- وتشمل التدابير الأخرى المتخذة في عام 2020 بهدف زيادة الشفافية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ما يلي: (أ) في جزر البهاما، وضع مكتب المدعي العام ووحدة الاستخبارات المالية نظاما آمنا للبحث عن المعلومات بشأن الملكية الفعلية للكيانات القانونية المسجلة في البلد والوصول إليها عبر الإنترنت؛ (ب) سنت بليز تشريعات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشفافية الضريبية؛ (ج) يجب أن تكون أسماء المشتركين والمكاتب المسجلة ورأس المال السهمي في نهاية السنة وطبيعة أعمال الشركات في جزر كايمان متاحة لعامة الناس؛ (د) تلزم جميع الشركات وغيرها من الكيانات القانونية في هولندا بإدراج أسماء مالكيها الفعليين النهائيين في سجل شفاف؛ (هـ) أصدر مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة قرارا يقضي بالتصريح بالملكية الفعلية، والكشف عن المساهمين، وتحديث المعلومات المتعلقة بالملكية في الوقت المناسب.[34]

48- وقد وضعت سجلات الملكية الفعلية لتزويد السلطات المختصة بمعلومات موثوقة عن المالكين المستفيدين النهائيين للشركات أو الصناديق الاستئمانية. ولكن يتضح أن هذا المفهوم صعب التنفيذ، ولم يحقق سوى القليل من النتائج. فغالبية السجلات القائمة للملكية الفعلية تنقصها غالباً أو تماماً الفعالية اللازمة لتقديم معلومات موثوقة إلى السلطات المختصة بشأن المالكين الفعليين النهائيين للشركات أو الصناديق الاستئمانية المسجلة في الولاية القضائية.[35]

الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

49- هناك معاهدات وأيضا هيئات دولية تهدف إلى الحد من التدفقات المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، تعمل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بوصفها هيئة مراقبة عالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي هيئة حكومية دولية تضع معايير دولية تهدف إلى منع تلك الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. وقد أنشأها قادة مجموعة الدول السبع في عام 1989 من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله غسل الأموال بالنسبة للنظام المالي الدولي. ووضعت المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما، بغية ضمان اتخاذ تدابير تصدٍّ منسقة على الصعيد العالمي من أجل منع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب. وتستعرض فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف معالجة المخاطر الجديدة، مثل الموجودات الافتراضية، التي انتشرت مع تنامي شعبية العملات المشفرة. ويكمِّل عمل هذه الفرقة هيئات إقليمية تعمل كمراكز إقليمية تُعنى بالمسائل المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمثل هدفها الأساسي في تعزيز تنفيذ نظم شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ المعايير الدولية في الولايات القضائية لأعضائها.

50- ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية هي الجهة الدولية التي تتولى وضع المعايير لوحدات الاستخبارات المالية، وهي وكالات وطنية مركزية مسؤولة عن تلقي المعلومات الاستخبارية المالية و/أو طلبها و/أو تحليلها و/أو نشر الإفصاحات المتعلقة بها للسلطات المختصة، وذلك في الأساس للمعلومات المتعلقة بعائدات الجريمة المشتبه فيها والتمويل المحتمل للإرهاب. وتستند ولايتها إلى تشريعات أو لوائح تنظيمية وطنية، وعادة ما تتخذ من المصرف المركزي للبلد أو وزارة المالية به مقرا لها. وقد أنشئت مجموعة إيغمونت بهدف العمل كمركز للتغلب على العقبات التي تحول دون تبادل المعلومات عبر الحدود بين وحدات الاستخبارات المالية.

51- وفيما يلي صكوك الأمم المتحدة الرئيسية التي تحدد الالتزامات القانونية في مجال التدفقات المالية غير المشروعة:

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، التي تتضمن أحكاما تتعلق بغسل الأموال والتعاون الدولي، ولا سيما الفقرة 1 (ب) من المادة 3 منها؛

(ب) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تلزم الأطراف بتجريم غسل الأموال وتتضمن أطرا تتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون؛

(ج) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي تلزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب واعتماد صلاحيات لتجميد ومصادرة الأموال المخصصة للأنشطة الإرهابية؛

(د) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تلزم الأطراف باتخاذ تدابير لمنع الفساد وتجريمه، وتوفير التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات فيما يتعلق بقضايا الفساد.

---

(32) Lewis Zirogiannis and others, "What you need to know about the Corporate Transparency Act", *The National Law Review*, vol. XI, No. 12 (January 2021).

(33) United States, Department of State, Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs, *International Narcotics Control Strategy Report*, vol. II.

(34) المرجع نفسه.

(35) Basel Institute on Governance, "Beneficial ownership transparency is a pillar of anti-money laundering systems – so it needs to stand up. Insights from the Basel AML Index 2021", 20 September 2021.

52- ومع النمو السريع للخدمات المالية الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة على نطاق العالم، لا يزال خطر التدفقات المالية غير المشروعة يتزايد بصورة هائلة، مما يعرض للخطر سلامةَ معلومات النظام المالي ويعيق قدرة المؤسسات المالية على رصد وتقييم مخاطر معالجة المعاملات الإلكترونية المتصلة بالاتجار بالمواد التي يحتمل أن تكون خطرة. ومن خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك عقد مشاورات عالمية مع أصحاب المصلحة، زاد برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) من وعي الحكومات وشركائها من القطاع الخاص في مجال الخدمات المالية بإمكانية توليد تدفقات مالية غير مشروعة من خلال تصنيع المواد الخطرة والاتجار بها (ولا سيما المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، والمؤثرات النفسانية الجديدة، والسلائف ذات الصلة). كما شجع البرنامج ودعم جهود التعاون الطوعي بين الحكومات ومقدمي الخدمات المالية، مثل مقدمي خدمات تحويل الأموال أو نقل القيمة، بما في ذلك خدمات الحوالة ومقدمو الخدمات المماثلين ومقدمو خدمات الموجودات الافتراضية، وهؤلاء يشغلهم جميعاً احتمال استغلال خدماتهم من أولئك الذين يتاجرون في المواد الخطرة. وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج مساعدة مناسبة من حيث التوقيت لدعم التحقيقات التي تجريها السلطات الحكومية بناء على طلبها. ومن خلال هذه الإجراءات ييسر برنامج غريدس تنفيذ الحكومات لالتزاماتها الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال".

التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والتوصيات المتعلقة بالتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات

53- إن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بجرائم مثل الاتجار بالمخدرات تقوض النظام المالي العالمي وتهدد الاستقرار والأمن على المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كما أن التدفقات المالية غير المشروعة تشجع الرشوة والفساد، وتوفر التمويل للحركات التمردية، وفي بعض الحالات، للأنشطة الإرهابية. كما أنها تزعزع استقرار المنشآت المشروعة والاستثمار الأجنبي والتنمية وتردعها. وتستغل الجهات التي تنشط في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب الثغرات التي تعتري النظم الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاختلافات الموجودة فيما بينها، وتنقل أموالها إلى ولايات قضائية ذات أطر قانونية ومؤسسية أضعف أو أقل فعالية أو تسيِّرها عبر مثل هذه الولايات. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة عن طريق كشفها ورصدها وضبطها وإعادتها إلى الوطن ومنعها. ويساهم المنخرطون في الأنشطة المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة في الجريمة والعنف وعدم الاستقرار والفساد وعدم المساواة. وبالنظر إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة لا تعترف بالحدود ولا بالجنسيات، يجب على جميع البلدان أن تقوم بدورها في التصدي لها.

54- من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات ومنعها من التأثير على التنمية والأمن، توصي الهيئة جميع الحكومات بما يلي:

(أ) أن تحسن أساليب استبانة التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة وقياسها وحسابها وأن تحدد الأنشطة غير المشروعة التي ترتبط بها؛

(ب) أن تركز بنفس القدر على الاستراتيجيات التي ترمي إلى خفض العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات وأيضا إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) أن تصبح أطرافا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما بالاتجار بالمخدرات والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتنفذها، وأن تنفذ جميع أحكام الفقرة 1 (ب) من المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 وكذلك المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛

(د) أن تواصل تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال، مثل قوانين الملكية الفعلية، عبر الدول بحيث تتعذر الاستفادة من مواطن الضعف التي يعرفها الإطار التنظيمي في بعض الولايات القضائية من أجل تجنب الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة والجزاءات المفروضة عليها؛

(هـ) أن تواصل إجراء تقييمات للقطاع المالي، وتقديم المساعدة التقنية للقطاعين المالي وغير المالي، ورصد النظم الاقتصادية لضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما؛

(و) أن تنشئ وحدات أو فرق عمل متخصصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية والتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة، واستبانة الموجودات ومصادرتها، والكشف عن الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في التدفقات المالية غير المشروعة، وتفكيكها وردعها؛

(ز) أن تذكي الوعي من خلال العمل مع القطاعين الخاص وغير الحكومي من أجل تثقيف قادة الحكومات وعامة الناس بشأن كيفية تأثير التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التنمية في جميع أنحاء العالم، وذلك بوسائل منها استكشاف إمكانية الاستفادة من عائدات استرداد الموجودات ومصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، واستخدامها لتوسيع نطاق توافر الوقاية من المخدرات، وخدمات العلاج وإعادة التأهيل المتعلقة بها؛

(ح) أن تتخذ خطوات لمنع الاستغلال المحتمل للخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثا، مثل خدمات المحفظة الإلكترونية والعملات المشفرة، بهدف الاتجار بالمواد الخطرة؛

(ط) أن تكافح الإفلات من العقاب بواسطة قوانين شفافية أكثر فعالية تنص على تطبيق عقوبات مناسبة على الضالعين في الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من الأفراد والكيانات؛

(ي) أن تعزز ثقافة المساءلة والشفافية بغية كبح الفساد والاقتصاد غير المشروع من خلال إدراج القيم المدنية والأخلاقية في المناهج التعليمية منذ مرحلة مبكرة.